الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة

قلبي على الصناعة

■ إحسان شمران الياسري

استفزني صديقي الأستاذ شروان مصطفى، وهو معني بدعم القطاع الخاص ومشاريعه، حين سألني سؤالا لا لبس فيه:
– هل صحيح إنك تدعم القطاع الخاص وتثق بقدرته على المساهمة في بناء العراق، أم إنك، كأي موظف حكومي، تّدعي هذا، ثم عند الجد، تُدير ظهرك؟.
ولم أجد غرابة في هذا السؤال، ولم يزعجني حتى.. فلم يزل موظفو الدولة الكبار والصغار، يعتقدون بان صاحب المشروع الصناعي، لكي يثبت وطنيته وانتماءه لتربة البلد، عليه ان لا يفكر بالربح، او بمصلحة مشروعه، بل عليه ان يخسر كل شيء من اجل الوطن.. وأية محاولة للحصول على المنافع المشروعة، تعتبر إخلالا بمعايير الوطنية، يجب أن يُعامل عليها بازدراء ووحشية.
وقد سررت بابتلاء العزيز شروان هذا، لكي أقول شيئا سبق ان قلته على صفحات هذه الجريدة..
فيوم تعرضت بلادنا إلى الحصار الاقتصادي غداة حرب الخليج عام ١٩٩١، كان الحصار قد أتى على آخر ما تبقى من المعامل القائمة.. وبدأت السلع السورية والإيرانية والتركية تغزو البلاد، وأغلب أسعار بيعها تقل عن تكاليف إنتاج السلعة من قبل المعامل العراقية، لأسباب عديدة، منها انتهاء الدعم والحماية، وتردي نوعية المنتج العراقي قياسا بالإنتاج الوارد رخيص الثمن.
كما أدى قرار سلطة الائتلاف المؤقتة بعد عام ٢٠٠٣ بإلغاء قانون الكمارك، إلى إلغاء الإجراءات المتعلقة بصلاحية السلع الواردة، وموافقات السيطرة النوعية.. مما سهل تدفق السلع الرديئة التي استوردها تجار الأزمات العراقيين من الصين ودول أخرى، والتي حالت دون إمكانية منافسة الصناعة العراقية لها.
وبدلا من أن تلتفت مؤسسات الدولة إلى القطاع الصناعي بالاعتماد عليه في توفير مستلزمات إعادة الإعمار، كما فعلت العديد من الدول في مثل ظروفنا، لجأت العديد من تلك المؤسسات، المنفذة لمشاريع الإعمار، إلى استيراد معظم مستلزمات الإعمار من خارج العراق، بل كانت تضع في شروط مناقصاتها أن تكون المواد مستوردة، في ممارسة إهمال وتعسف لهذا القطاع العريق.
ولا يخفى ما لبقية المشاكل والمعوقات التي تواجه القطاع الصناعي، ومنها الطاقة، حيث عجزت الدولة، عن توفير الوقود والطاقة الكهربائية للمعامل في الحدود التي تحول دون لجوئها إلى السوق السوداء في الحصول على الطاقة..
كما أدت السياسة العامة التي استهدفت كبح جماح التضخم واستقرار سعر صرف الدينار العراقي الى حرمان المشاريع الصناعية من التمويل السهل عبر الاقتراض، بسبب كلفة الاقتراض التي غدت مرتفعة للغاية..
ولهذا، فإن القطاع الصناعي (العام والخاص)، يحتاج الى الدعم من الدولة، والى خلق عقيدة لدى مؤسساتها بأهميته، والى الوثوق بقدرته على تذليل نسبة معقولة من مشاكلنا، في معالجة البطالة ومشاكل التكامل بين المؤسسات وصولا إلى التشغيل الكامل في المدى البعيد او المتوسط.
وإن القطاع الخاص، بشكل أكثر تحديدا، بحاجة الى فهم أكثر نضجا لوظيفته في مستقبل العراق، وترشيد التعامل معه بما يزيح عنه الأغطية الثقيلة..
أكثر من هذا، أقترح أن يكتب القطاع الخاص، أو يساهم، في كتابة القوانين المنظمة لعمله، لأننا نكتب القانون بذهن الموظف الذي لا يُفرّق بين مستلزمات الإنتاج وبين قطع الغيار، فتجد القانون يصدر، وقبل تنفيذه يخضع للتعديل أو التعطيل، أو يخضع لذلك بعد تنفيذه..

نظرية نزار باييف: الرخاء الاقتصادي قبل الديمقراطية

د. عبد الله المدني

بمجرد إلقاء نظرة سريعة على الخارطة الجغرافية لآسيا الوسطى، تصطدم العين بـ"كازاخستان" كأكبر الجمهوريات الإسلامية التي انسلخت عن الإتحاد السوفيتي السابق من حيث المساحة التي تبلغ نحو ٣ ملايين كيلومتر مربع، وهي ما تعادل مساحة أوروبا الغربية بأسرها. وبشيء من القراءة عن هذه الدولة التي يسكنها نحو ١٦,٥ مليون نسمة فقط (حسب إحصائيات ٢٠١٠)، أي بمعدل ٢٢٤ إنساناً فوق كل كيلومتر مربع، يكتشف المرء أن هذه البلاد تنام على ثروة نفطية هائلة، بل وتعتبر أيضا أكبر دول العالم إنتاجا لليورانيوم، الأمر الذي ساعدها على التقدم والنمو وجذب الاستثمارات الأجنبية، وتحقيق مستويات معيشية جيدة لشعبها (متوسط نصيب الفرد من إجمالي الناتج القومي في عام ٢٠١٠ بلغ ٨,١ ألف دولار)، وضمان حالة من الاستقرار والأمن والتناغم ما بين الأعراق والثقافات المكونة للمجتمع الكازاخي (العرق الغالب هو العرق الكازاخي بنسبة ٦٣ بالمئة، لكن هناك نحو ١٣٠ عرقا آخر تم تهجير أصحابها من مناطق أخرى أثناء الحقبة الستالينية، ويدين نحو ثلثي السكان بالإسلام، فيما تدين البقية بالمسيحية واليهودية والبوذية والبهائية)، وذلك خلافا للدول الأخرى في آسيا الوسطى التي عانت ولا تزال تعاني التفسخ والفقر والفوضى واللااستقرار و الاحتقانات العرقية والمذهبية.
جانب كبير من هذه الإنجازات يعود فيه الفضل إلى نظام الرئيس الحالي والوحيد، منذ ولادة كازاخستان ككيان مستقل بعد تفتت الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١ ،ألا وهو "نور سلطان نزار باييف" الذي أدار البلاد نحو اقتصاديات السوق، متخذا من "التاتشرية" البريطانية بديلا عن الاشتراكية السوفياتية، إضافة إلى انتهاجه لسياسات خارجية متوازنة ما بين موسكو وواشنطون وبكين، وبصورة تحقق مصالح بلاده، وفي الوقت نفسه تحقق مصالح واستمرارية نظامه دون انتقاد أو تشهير. تلك السياسات التي يجد المراقب أفضل تجلياتها في مسائل تصدير النفط والغاز إلى الصين، ومشاريع مد خطوط أنابيبهما إلى أوروبا عبر روسيا، والاستثمارات الأمريكية متعددة الأوجه في كازاخستان، وغيرها من السياسات التي ساهمت في تحييد الأقطاب العالمية الثلاثة. ولا ننسى في سياق سرد ما فعله الرجل من أجل تدعيم أركان نظامه وكسب رضاء شعبه التخلي عن إلحاده المعروف أثناء خدمته في ظل النظام الشيوعي السوفيتي، والبدء بممارسة الشعائر الإسلامية – بما فيها الحج – وتعمير الجوامع، و إقامة مؤسسات لحوار الأديان، والتشجيع على التسامح الديني، وبناء عاصمة جديدة، بدلا من مدينة "ألما آتا" الحدودية، أطلق عليها اسم "الأستانة"، تيمنا باسم عاصمة الخلافة العثمانية.
غير أن كل ما سردناه في السطور السابقة لا يعني خلو "كازاخستان" من المشاكل. فالأخيرة ربما كانت حالة قابلة للانفجار مستقبلا، خصوصا إذا ما واصل الرئيس نزار باييف سياسة تطبيق نظريته القائلة بـ"ضرورة تحقيق الرخاء الاقتصادي قبل تحقيق التعددية السياسية والإصلاح الديمقراطي. ولعل ما يزيد احتمالات الانفجار، ترهل النظام وتفشي مظاهر الفساد في إداراته، والتي يتجسد أفضل أمثلتها في ظهور عدد من أصحاب البلايين المرتبطين بالسلطة، وفي المقدمة منهم ابنة الرئيس وصهره، ناهيك عن مطالب جماهيرية أخرى مثل وضع حد للتضخم السريع في أسعار المواد الغذائية، من أجل لجم المنحى التصاعدي لتكاليف المعيشة والذي أثر كثيرا على الشريحة الدنيا من الطبقة المتوسطة. هذا علما بأن كازاخستان جاءت في المرتبة ١٠٥ ضمن قائمة أكثر الدول فسادا في العالم لعام ٢٠١٠ والتي شملت دراسة حالة ١٧٨ بلدا.
ولعل من أغرب الأمور في هذه البلاد أن برلمانها مرر تشريعا في عام ٢٠٠٧ منح بموجبه الرئيس نزار باييف – دون غيره من الرؤساء المقبلين– حق الترشح لمنصب الرئاسة لعدد غير محدود من المرات كل ٥ أعوام، شريطة أن ينافسه مرشحان آخران، وليس مرشح واحد "لأن ذلك لا يعتبر سباقا رئاسيا وإنما استفتاء". إضافة إلى ما سبق، منح البرلمان باييف الحصانة ضد أية مساءلات قانونية أو جنائية في المستقبل، بل ومنحه أيضا سلطة نقض أي قرار من البرلمان في الشؤون الداخلية أو الخارجية. وقد استخدم الرجل تلك الامتيازات والصلاحيات بمهارة في لجم أصوات معارضيه، وإخضاع وسائل الإعلام المختلفة لرقابة مشددة، وتطبيق سياسة تعيين حكام مقاطعات البلاد الأربع عشرة بدلا من انتخابهم، وصولا إلى تحويل كازاخستان من دولة ذات نظام رئاسي – كما يقول دستورها – إلى دولة ذات سمات أوتوقراطية فاضحة.
في الثالث من إبريل/ نيسان الحالي قرر الرجل إجراء انتخابات رئاسية جديدة قبل موعدها المفترض بنحو عام كامل، ففاز بنسبة ٩٥ بالمئة من الأصوات التي أجمع أصحابها على أنها راحت لصالح باييف بسبب ما حققه للبلاد من استقرار ونماء، لا تتمتع بهما أية دولة أخرى في آسيا الوسطى، فيما شكك آخرون بنزاهة الانتخابات، معيدين إلى الأذهان ما قالته "منظمة الأمن والتعاون الأوروبي" أثناء الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٥ لجهة عدم شفافيتها واستجابتها للمعايير والشروط المتفق عليها دوليا، علما أن باييف فاز في تلك الانتخابات بنسبة ٩١,٢ بالمئة، ولم يقر أحد بشفافيتها ونزاهتها إلا مراقبون من الصين.
وجملة القول أن نزارباييف سوف يستمر في حكم بلاده مثلما فعل طيلة العقدين الماضيين، ليكون هو ورئيس أوزبكستان "إسلام كريموف" الوحيدين من بقايا الاتحاد السوفيتي اللذين يحتفظان بالسلطة دون انقطاع منذ انهيار الأخير. أما إلى متى سيستمر الأول في حكم كازاخستان بقبضة حديدية، فعلمه عند الله، وإن كان البعض يتنبأ بفترة طويلة. فالرجل لئن كان قد تجاوز السبعين، فإنه يبدو كما لو كان في الخمسين. هذا ناهيك عن أنه متشبث بالحياة إلى الحد الذي طلب معه من علماء بلاده الإسراع في إيجاد علاج لتأخير الشيخوخة ومقاومتها.
وتتمنى نسبة يعتد بها من المواطنين ألا يغيب باييف عن المشهد السياسي فجأة، وذلك خوفا من انهيار كل ما تم بناؤه خلال السنوات العشرين الماضية من إنجازات ومعدلات نمو وصلت في العام الماضي إلى ٧ بالمئة. حيث لا توجد آلية واضحة لانتقال السلطة إلى شخص آخر، كما أن باييف لم يعين نائبا ليخلفه كيلا يشاركه أحد في السلطة، أي سار على المنوال الذي سار عليه الرئيس المصري السابق حسني مبارك.

خـبرات الماضـي وقـرارات المسـتقبل والبحـث عـن الصـور المشـرقة

أوس عزالدين عباس

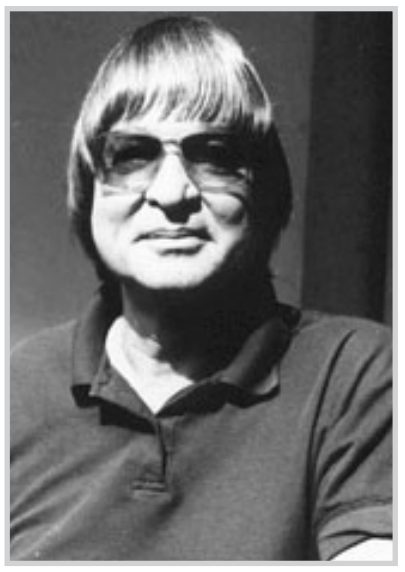

من أهم أهداف الدراسات المستقبلية البحث عن الصور التي يريد المجتمع أن يكون عليها في المستقبل ، والتي يتخذها أفراده بناء على ذلك مثالا ينبغي تحقيقه بكل الوسائل الممكنة ، وتسجيل الأفكار والآراء والطموحات والمكاسب أو الخسائر التي سوف تصادف تحقيق ذلك الهدف ، وتأثير ذلك كله في المجتمع إيجابا وسلبا.
لقد انتبه لذلك العالم ((جيم داتور)) أستاذ العلوم السياسية والدراسات المستقبلية في جامعة ((هاواي)) ، وحاول رصد البدائل المستقبلية التي تدور في عقول الناس ، والتي يمكن أن تحل محل الأوضاع القائمة حاليا ، والمستقبل الذي سوف يترتب عليها ، باعتباره نتاجا طبيعيا ومنطقيا لتلك الأوضاع ، ويقول ((داتور)) : ((إننا نكتشف أننا خاضعون بالفعل لقوة استعمارية متحكمة في ما يمكن اعتباره آخر جبهة نحتمي وراءها وهي المستقبل ، وهذا الشعور هو الذي يدفعنا إلى البحث عن الأنشطة التي يمكنها التصدي لذلك الاستعمار)) ، وقد جاء ذلك في مقال له بعنوان ((البحث عن صور المستقبل)) ، والذي نشره في مجلة ((الدراسات المستقبلية)) في ((فبراير/ شباط ٢٠٠٥)) ، فالبحث عن صور المستقبل هو أسلوب لتغيير الواقع القائم ، وتحديد الخطط والخطوات نحو مستقبل مغاير ومشرق ، ومع أن النظرة إلى المستقبل وتخيل مايجب أن يكون عليه هو خاصية ملازمة للجنس البشري منذ بدايته الأولى المبكرة وحتى الآن ، مع اختلاف في الدرجة تبعاً لمستوى التفكير وطبيعة الظروف المعقدة التي يعيش فيها الإنسان على مر العصور ، فإن هناك من يرى إن البحث عن صورة معينة بالذات للمستقبل هو اتجاه حديث نسبيا ، ويرتبط غالبا بنمط التفكير الغربي والذي بدأ يتبلور بشكل واضح من القرن السادس عشر ، وظهور الكتاب والمفكرين المعنيين بالمستقبل. من أمثال ((توماس مور)) وكتابه الشهير ((نحن والمستقبل)) ، والذي صدر في عام ((١٩١٦م)) ، متأثرا بكتاب ((أفلاطون)) ((المستقبل)) ، ولكن القرن التاسع عشر هو الذي شهد سلسلة من الأعمال الأدبية والتي احتلت مكانا بارزا في تاريخ الفكر الإنساني والتي تقوم على تصور المستقبل ، كما هو الحال في كتابات ((جون فيرن)) ، إلا إن الدراسات المستقبلية بالمعنى الدقيق للكلمة والتي تعطي جانبا كبيرا من اهتماماتها لموضوع صور المستقبل والبدائل المستقبلية ، ظهرت بعد الحرب العالمية الثانية لأسباب كثيرة ، بعضها يتعلق بالسياسات الدولية والتحركات العسكرية والحاجة إلى تبادل المعلومات ، وخاصة عن القوى النووية ، وما يترتب على استخدامها على نطاق واسع وفي مختلف المجالات ، ثم تطورت الاهتمامات بهذه الدراسات في الستينيات من القرن الماضي نتيجة للتغييرات السريعة لكثير من مجالات الحياة ، وليس فقط في المجال التكنولوجي ، وبدأت الدراسات في الجامعات الأمريكية على وجه الخصوص ، كما تكونت الجمعيات والهيئات العلمية لذلك .
والمهم هنا ، هو إن الموضوع المحوري في الدراسات المستقبلية هو صورة أو صور المستقبل كما يتخيلها أفراد المجتمع في ضوء تاريخهم وتراثهم لهذا كله ، مع الأخذ في نظر الاعتبار المشكلات التي تحيط بالمجتمع بل وبالعالم ككل وأساليب التصدي لتلك المشكلات ، فالنظرة هنا إذن نظرة مثالية وإلى حد كبير ، وإذا كانت كل التجارب والخبرات التي يتحدث عنها الإنسان ترتبط بالماضي ، فإن القرارات التي يتخذها ترتبط بالمستقبل ، ولذلك فيجب على الإنسان أن يربط بين الطرفين ، وأن يعثر في الماضي على الأبعاد والقيم والعناصر التي أفلحت في الصمود ويمكن الاستفادة منها في رسم صورة المستقبل ، وهذا هو الوضع بالنسبة للفرد والمجتمع على السواء ، خاصة إن الصورة التي يتم تخيلها والعمل على إخراجها إلى أرض الواقع تؤثر بشكل قوي في تحديد سلوك الأفراد وعلاقاتهم بعضهم ببعض حتى قبل أن تصبح تلك الصورة واقعا مجسما ، فصورة المستقبل موجودة دائما في صلب الدراسات المستقبلية ، وإن كانت تتخذ أسماء مختلفة ، كما تظهر بشكل أو بآخر قي عناوين عدد من الكتب التي أثرت تأثيرا عميقا في اتجاهات التفكير خلال العقود الأخيرة ، كما هو شأن كتاب ((دانيل بل)) عن ((مجيء مجتمع ما بعد الصناعة)) والذي صدر في عام ((١٩٧٣)) ، وكتاب ((كنيث بولدنج)) بعنوان ((الصورة)) والصادر في عام ((١٩٥٦)) ، والكتاب المهم الذي شارك في تأليفه ((كاهن وفينر)) بعنوان ((العام ٢٠٠٠)) ، وحتى كتاب ((توفلر)) الشهير باسم ((الموجة الثالثة)) والذي صدر في عام ((١٩٨١)) ، فهذه أعمال كلها لاتكتفي بدراسة الصورة أو الصور التي يكونها أفراد المجتمع في محاولاتهم في فهم وتفسير المستقبل ، ولكن أيضا رصد وفحص ودراسة العملية التي يتم بها تكوين تلك الصورة ، وتشجيع الناس على ارتياد صور بديلة للمستقبل وتكوين صورة ذلك المستقبل بأنفسهم ، للتعبير عن رأيهم في الواقع ورغباته في خلق مستقبل أفضل بإرادتهم الخاصة وتحت مسؤوليتهم ، مما يحقق وجودهم وذاتهم وإمكان تصديهم للتغيير الاجتماعي .
وعملية البحث عن صورة المستقبل تنطوي على نوع من التوازن بين التمسك بالموضوعية التي تقوم على تحليل قوى التغيير وتصور الإمكانات التي قد يتخذها المجتمع ورصد ماهو قائم ، وبين التخيل الإبداعي حول ماقد عساه أن يحدث في ضوء المعطيات الراهنة ، والتفكير الإبداعي في هذا المقام معناه عدم قبول مبدأ الحتمية بالنسبة للمستقبل ، وبالتالي وجود بدائل مستقبلية أو مستقبليات بديلة إن صح التعبير ، فالمستقبل ليس محكوما بعامل واحد فقط ، مثل التقدم التكنولوجي مثلا ، وإنما هناك قوى أخرى اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية تلعب دورا مهما في تحديد صورته ، وبمعنى آخر فإن كل دراسة مستقبلية لها في هذا الصدد المحدد بالذات بعد موضوعي ، يتمثل في رصد الاتجاهات السائدة في المجتمع ، وبعد آخر ذاتي يتمثل في اختيار مايعتقد المجتمع أن في إمكانه أن يبدعه عن طريق توجيه تلك الاتجاهات حسب الخطوط العريضة للصورة التي يريدها لنفسه ، فحين نتكلم عن صورة المستقبل فإن الذي يعنينا ليس هو ماسيحدث ، وإنما مايمكن أن يحدث ، وهذا يعني ضمنيا إمكان وجود أكثر من صورة واحدة ، وفي فترات التوتر والضغط الثقافي يبحث الناس ويفتشون في أعماق عقولهم عما يجعل العالم الذي يعيشون فيه أكثر هدوءا وجمالا ، ومبعثا على السعادة والرضا ، وهذا بالضبط هو الوضع الآن ، مع بداية القرن الحادي والعشرين ، ومن الطريف إنه حين تواترت الأخبار عن مرض الرئيس الكوبي ((فيدل كاسترو)) كتب ((خوان لوبيز)) مقالا بعنوان ((مرض كاسترو)) ، تساءل فيه عما يمكن أن يحدث في دولة شمولية حين يموت رئيسها ؟ وهل يحل محله رئيس آخر من نفس النمط ؟ أم يتغير النظام السياسي والاجتماعي كله ؟ وما العلاقات والنظم الجديدة التي يمكن أن تقوم في كل حالة ؟ وهل سيترتب على غياب تلك الشخصية المؤثرة تغيير جوهري في صورة المجتمع ؟ وكيف يمكن تحديد ملامح هذه الصورة ؟ وهل يمكن صياغتها بما يتوافق مع تطلعات الأهالي ؟ فهذه كلها تساؤلات وبدائل واحتمالات ، ولكن لها جانبها الواقعي وجانبها المثالي وأبعادها الداخلية والخارجية بالنسبة لنوع الاختيارات بين نماذج العلاقات المختلفة ، فصور المستقبل تقوم على مبدأ الاختيار والانتقاء وتتعارض مع مبدأ الحتمية ، كما إنها تتصل اتصالا وثيقا برؤية العالم ، وتسترشد بالماضي والحاضر والمستقبل المثالي ، فهي تجمع إذن بين النظرة الواقعية والرؤية المثالية ، أي بين الموضوعية والذاتية .
ومن أهم من كتب في هذا الموضوع عالم الاجتماع الهولندي ((فرد بولاك)) ، والذي ألف كتابا من جزءين كبيرين ظهرا باللغة الهولندية في عام ((١٩٥٥)) ، ثم ظهرت لهما ترجمة مختصرة باللغة الإنكليزية في عام ((١٩٧٣)) بعنوان ((الصورة المستقبلية)) ، وفيه يظهر إن الصورة التي يتخيلها المجتمع عن مستقبله تؤثر في توجيه حياة الناس ومسيرتهم ، ولذلك فالموضوع في نظره حيوي ومحوري في الدراسات المستقبلية لأنه يتعلق بخطط التنمية والتوقعات ، وبذلك فهو يربط الماضي بالمستقبل في متصل ثقافي واجتماعي واحد على أساس إن الخطط المستقبلية تسترشد بالخبرات الماضية ، ويعتبر ((بولاك)) من أهم من وضعوا أسس الدراسات المستقبلية ، على الرغم من إنه لايكاد يكون معروفا الآن ، إلا في نطاق محدود للغاية ، وذلك بالرغم من عمق تفكيره ، كما هو واضح في كتابه الذي لا يخلو من الاستطرادات الطويلة المملة وزحام المعلومات فيه وسوء التنظيم له ، فالكتاب دراسة تاريخية وثقافية كان لها صدى واسع في السبعينيات من القرن الماضي ، وقد تحول ((بولاك)) من تدريسي لعلم الاجتماع ، حيث كان يقوم بالتدريس في جامعة ((روتردام)) ، إلى تدريسي بالدراسات المستقبلية ، والتي كانت ولاتزال في بدايتها الأولى ، وقد عاصر في شبابه الهجوم النازي واستسلام هولندا ، وكان كتدريسي لعلم الاجتماع يحاول أن يفهم مايسميه بالجنون الذي كان يحيط بكل شيء حوله ، ويتساءل عن كيف يستطيع البشر أن يحيوا في الحاضر الآني ، والذي يسمونه ((المستقبل)) في وقت واحد ؟ وكيف يمكن لذلك ((المكان الآخر)) أو ((المستقبل الأسطوري)) أن يفسر الحاضر القائم بالفعل ؟ ويتحكم فيه ويشارك في صياغة التغيير ؟ فالمستقبل في ما يبدو يتحكم في الحاضر بمثل مايخضع له إن لم يكن أكثر ، وكثير من أفعال البشر وتصرفاتهم وعلاقاتهم لا يمكن فهمها إلاّ في ضوء النظر إلى المستقبل والتوقعات المستقبلية ، وهذا ما كان يقصده ((جيم داتور)) حين تكلم عن قوة المستقبل الاستعمارية ، إلا إن ((بولاك)) كان يرى إنه لا يكفي أن نكون صورة ذهنية للمستقبل ، وإنما لابد من العمل على تشكيل المستقبل في ضوء هذه الصورة ، وبذلك يكون للصورة دور إيجابي في التغيير ، فمحاولة تكوين صورة للمستقبل ، وهو أمر منطقي ومشروع بل وواجب ملزم للبشر إن أرادوا التغيير والتقدم ، هي تعبير عن الرغبة في التحكم بالمستقبل ، وليس فقط الرغبة في التخلص من استعماره ، وهذه مسألة يجب أن يأخذها التربويون في الاعتبار والعمل على تعليم النشء الجديد مبادئ التفكير في المستقبل ، حتى يمكن تكوين أجيال تتحمل المسؤولية ، وحتى يمكن القضاء على اللامبالاة التي تتميز بها أجيال ما بعد الحرب العالمية الثانية .
والذي لاشك فيه هو إن المجتمع الإنساني برمته ، بل وكل مجتمع على حدة أيا ما يكون نظامه السياسي والاجتماعي ، وأيا ما يكون الموقع الذي يحتله في سلم التطور والارتقاء ، يحتاج دائما إلى البحث عن أشكال مستقبلية بديلة ، تستطيع أن توفر أساليب ووسائل جديدة للحاق بالتطورات العالمية ، وتحقيق المثل التي يؤمن بها ذلك المجتمع نفسه ، وهذا معناه إن لصور المستقبل علاقة وثيقة بإعادة بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته الداخلية مع العالم الخارجي ، ومراجعة الوضع الراهن بكل جوانبه وأبعاده ، من وجهة نظر موضوعية لتحديد جوانب الإيجاب والسلب له ، فالأمر يحتاج إذن إلى الدراسة المتأنية لرصد الواقع وتعرف تطلعات الناس ، وأسباب هذه التطلعات والهدف منها وإمكانية تحقيقها وتقويم نتائجها ، في ضوء الخبرات السابقة ، وبالرجوع إلى تجارب المجتمعات الأخرى ، وتكوين صورة جديدة ومثالية عن مجتمع الغد ، والتي لم تعكس الحالة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي يتطلع إليها ذلك المجتمع ، والتي لم تعد موضع احترام أو تقدير من المواطنين أنفسهم ولا تشبع تطلعاتهم أو احتياجاتهم ، وهذا ينم عن التمرد والرفض اللذين هما أساس الرغبة في التغيير ، ولكنه يثير بالضرورة في الوقت ذاته عددا من التساؤلات حول من الذي يتحكم في تحديد الخطوط العريضة لهذه الصورة ، وما الذي نأخذه في الاعتبار من قطاعات وفئات وشرائح المجتمع المختلفة ضمن التفكير في تكوين تلك الصورة المستقبلية الجديدة ، وما المثال الذي يراد تحقيقه ؟ وأين يقع الماضي بكل تراثه وثرائه وخبراته المتراكمة في البحث عن تلك الصورة ، فضلا عن إمكانية تحقيقها في الواقع ، وهل نسترشد بالماضي وإلى أي حد ؟ أم نسقطه تماما من الاعتبار لخلق صورة جديدة تماما ، وما الأخطار التي سوف تنجم عن نبذ الماضي ؟ ومدى التوفيق بين الماضي والحاضر ؟ وكيف يمكن تحقيقه في ظل التغيرات السريعة والمتلاحقة ؟ وإزاء الفجوة المتسعة والتي تزداد اتساعا بين الأجيال ؟ وما نوع نمط القيم الجديدة التي يمكن أن تحفظ للمجتمع تماسكه ؟ بعد الانصراف عن النمط القديم ؟ ثم في نهاية الأمر يظل السؤال المهم والخطير والذي تدور حوله كثير من علامات الاستفهام ، والتي لم تجد لها حلا مطلقا حتى الآن عن هل يمكن استيراد صورة مستقبلية كاملة ومتكاملة من الخارج ؟ فهذا السؤال يهمنا نحن في المحل الأول مثلما يهم كل مجتمعات العالم الثالث التي لا تزال تحاول تعرف طريقها نحو المستقبل .